القيمة الدلالية للعوامل في الدرس النّحوي

أ.مزايـتي مريم

طالبة دكتوراه ـ جامعة تلمسان ـ الجزائر

يحتل الخطاب النحوي قمة الدراسة اللغوية؛ إذ على أساسه يتم تحديد المعنى، واكتشاف كنه الدلالة التركيبية التي يتم في إطارها تفسير وتحليل الخطاب الكلامي المتمظهر أساسا في صور متعددة تسمح بها السياقات.ولا تتعين دلالة تلك السياقات إلا في ضوء ما ينتجه المتكلم من خطابات تتعلق بجملة قواعد اللغة، وتتمثل في ضوابط عدم الخروج عن قواعدها العامة، وقد تشكلت تلك القواعد مع مرور الوقت، وأصبحت مشروعة لا يمكن تجاوزها. وفي اللغة العربية على وجه الخصوص، وبمستوياتها المتعددة تبلور النظام النحوي بما يحمله من حمولة معرفية؛ ليؤسس لمرجعية لغوية تنظيمية ضابطة لعملية التواصل بين الباث والمتلقي، تم تقصيها ثم تشكيلها فيما يسمى بالنظام النحوي.

Résumé:Le discours grammatical occupe une place importante pour l'étude linguistique ,puisque sur sa base se détermine le sens et la découverte de la décomposition sémantique. Aussi on interprète et on analyse le discours oratoire, représenté essentiellement dans de multiples images autorisées par le contexte.

On ne peut designer ces contextes qu'à la lumière de ce qui résulte de l'orateur, des discours ayant relation avec un ensemble de règles linguistiques qui doivent être respectées.

Avec le temps, ces règles ont été rénovées et sont devenues obligatoires et légitimes à un point où on ne peut pas les dépasser.

En langue arabe, plus particulièrement, et avec ses différents niveaux, la grammaire a évolué et elle est devenue une référence bibliographique bien organisée et bien appliquée à l'opération de communication entre le destinateur et le destinataire.

مهاد: حظيت اللغة العربية بعناية فائقة لدى الدارسين على اختلاف العصور على الرغم مما سدّد إليها من سهام الحقد والجهل على فترات متباينة؛ خاصّة منها عصرنا الحديث والذي ما انفك ينتقد جهود اللغويين عامّة والنّحويين خاصّة.

لقد كانت قواعد النحو من المشكلات التي استأثرت بهمّ الدارسين المحدثين، وكان النحو في نظر طائفة " ضربا من التكلف، وبابا من التعسف وشيئا لا يستند إلى أصل، ولا يعتمد على عقل، وإن ما زاد منه على معرفة الرفع والنصب، وما يتصل بذلك مما تجده في المبادئ هو فضل لا يجدي نفعا ولا تحصل منه على فائدة، وضربوا له المثل بالملح (...) إلى أشباه هذه الظنون في القبيلين..."[1]؛ فنجد كثيرين منهم يحصرون النّحو في تلك الجزالة اللفظية والقواعد المنطقية التي تثقل كاهل المتعلم باعتباره لا يتعدى مجرد قوالب إعرابية يجب أن تحفظ دون وعي بمكنوناتها وخباياها، ولئن كان بعض النحاة الأوائل قد " قصروا النحو على أواخر الكلمات وعلى تعرّف أحكامها (...) وضيّعوا كثيرا من أحكام نظم الكلم وأسرار تأليف العبارة"[2]؛ فإن منهم من كانت أفكاره النحوية بمثابة قفزة نوعية في عالم اللغة " تقف بكبرياء كتفا إلى كتف مع أحدث النظريات اللغوية، وتفوق معظمها"[3]؛ فكان أن قدّم للبحث العلمي اللغوي رصيدا لامعا أفاد بحقائقه ونتائجه مستويات الدرس اللغوي.

إن نظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) دليل على ما توصل إليه الباحثون المحدثون، فقد ارتبطت منهجيا بالنظرية التوليدية التحويلية؛ بالإضافة إلى آراء الكثيرين غيره من النحويين واللغويين، ولهذا فإنه " لا نستطيع بحال من الأحوال أن نتهم تراثنا اللغوي العربي بخلوه من التحليلات والملاحظات الجديرة بأن يعاد النظر فيها من خلال ربطها بمناهج البحث اللغوي الحديث"[4]؛ بل يجب على اللغويين التنقيب في خباياه بهدف التماس درره وجواهره والكشف عن "رغبة مشروعة تتوخى التأصيل وتتطلع إلى التبيين، وتريد إزاحة الستار عن حقائق علمية غير قليلة أبدعت بها عقول أسلافنا، سواء بدرايتها والخوض فيها تحديدا وتدقيقا أم باستحضار بعضها كأفكار لم تكن لتتبلور يومئذ في مصطلحات"[5].

اللغة والنظام التركيبي: من المعروف بداهة أنّ أيّ لغة عرضة للتغيّر إن إيجابا وإن سلبا في أي عصر من العصور، وذلك إما من حيث اللفظ أو من حيث المعنى، وهذا التغير يمس التركيب أيضا

ولا يستثنيه، لأن "اللغة نظام لربط الألفاظ وفقا لمقتضيات دلالتها العقلية، وبفضل ذلك النظام تتمكن اللغة من القيام بوظيفتها الأساسية كوسيلة للاتصال بين الناس"[6]

واللغة العربية من بين اللغات القليلة التي استطاعت الحفاظ على جوهر كيانها "من حيث اللفظ، وقواعد التركيب والبنى (...)؛ فالعربية لغة حيّة نامية ومتطورة من حيث دلالات الألفاظ واستيعاب المعاني الحضارية الجديدة، بل وأساليب التعبير أيضا"[7]، والنمط الرفيع لا يحدث إلا باتحاد أجزائه، وإدخال بعضها ببعض بما يحكمها من علاقات داخلية تحقق تماسكها، فالوحدات المعجمية "لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلم مفردة، وأن الألفاظ تثبت لها الفضيلة، وخلافها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها؛ وإنك ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع وتراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر"[8]، وعلى هذا الأساس لا ينبغي أن "ننظر إلى اللغة باعتبارها مجموعة من الظواهر المنفصلة كالكلمات والأصوات وكلام الأشخاص"[9]؛ ولكن باعتبارها " نظاما عضويا تتداخل فيه كل الأجزاء ويؤدي فيه كل جزء دوره وفقا للعمليات التوليدية التي تكوّن البنية العميقة"[10].

إن عبارة « الجو بارد » تحمل معنيين دلاليين، المعنى المعجمي لكلمتي «الجو» و«بارد»، كما تحمل معنيين وظيفيين هما «المبتدأ» و«الخبر» تربط بينهما علاقة الإسناد، وكلتا العلاقتين الدلالية والنحوية لم تنشأ إلا من خلال التركيب النحوي؛ حيث حدث اقتران دلالي بطريقة التجاور والتأليف[11]، وهذه العلاقة تفهم من خلال السياق بلا واسطة "لأن العلاقة السياقية النحوية بين كلا الطرفين علاقة وثيقة شبيهة بعلاقة الشيء بنفسه؛ فهي تجعلها في غنى عن اللجوء إلى أداة تربط بينهما"[12].

ومن جهة ثانية فإنّ الدلالة الخاصة لبعض الصيّغ لا تتحدد إلا بوضعها في سياق تركيبي خاص، فعبارة «خذ العلم والكتاب» غير عبارة «خذ القلم أو الكتاب»؛ إذ إن أيّ تغيير في أي كلمة من الكلمات يؤدي إلى تغيير مضمون تلك الجملة أو العبارة، وعليه فإن "تذوق اللغة ليس أمرا عشوائيا ولكنه نابع من فهم تقاليد اللغة الخاصة، ودلالة مفرداتها الحقيقية والمجازية، ووضعها في بناء جملتها ووسائل ترابطها مع العناصر الأخرى المكونة لبناء الجملة"[13].

علاقة النحو بالدلالة: كثير من اللغويين يعقدون الصلة بين النحو والدلالة، ويجعلون دراسة اللغة في إطار النحو، وتبيين كيفية تأدية اللغة وظيفتها، توضيحا للمعنى لا غنى عنه؛ إذ إن المعجم لا يستغني عن النحو، كونه يعرض الصيّغ في صور نحوية عادة، يقول دي سوسير:"ليس من المعقول أن نفصل المعجم عن النحو، فالكلمات كما هي مسجلة في القاموس تبدو لأول وهلة غير خاضعة للدراسة النحوية، التي تقتصر عادة على العلاقات النحوية بين الوحدات، ولكنّنا سريعا ما ندرك أن علاقات لا حصر لها، يمكن أن تعرض بدقة بواسطة الكلمات، كما تعرض بواسطة النحو"[14]؛ فما يحتاج إليه لإحياء النحو هو "تجاوز الظواهر فيه إلى الجواهر والحقائق، ومواضع الإشراف ومواطن العبقرية والإبداع ، تلك التي جعلت العربية تنفرد بخصائص ومزايا في حسن التعبير عن الأفكار والمشاعر تعبيرا يتراوح بين الإيجاز غير المخل والإسهاب المصيب غير الممل، ونظما تترابط فيه أجزاء الكلام ترابطا يكون في خدمة المعاني والأفكار"[15]؛ إذ ليس رصف الألفاظ جنبا إلى جنب هو وحده النظم، وإنما النظم -حسب الجرجاني- هو توخي معاني النحو، وذلك بإرادة معنى كل لفظة في موضعه، مستشهدا بقول أبي تمام في وصف القلم:

لعاب الأفاعي القاتلات لعابه * وأري الجنى اشتارته أيد عواسل**

حيث يقول "إن تقدير «لعاب الأفاعي» مبتدأ و«لعابه» خبر، يفسد الكلام؛ لأنّ المراد لعابه، أي: مداد القلم لعاب الأفاعي، فلعابه: مبتدأ"[16]، فإيجاد النظم يعمّق الإبداع ويوسّع من مجال حرية استعمال اللغة في إطار الكشف عن المفاهيم النحوية، بالاستقراء والتحليل والاستنتاج، وهو ما يتحقق حسب المقامات وطبق السياقات، فالنحو هو "منهج يقوم على معنى الكلمات في سياق عبارة أو جملة"[17]، ومراعاته تفيد في تحقيق نظم راق، واتساق متميز، يقول الجرجاني: "وإذ قد عرفت أن مدار النظم على معاني النحو وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أنّ الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها ونهاية لا تجد لها ازديادا بعدها "[18]؛ ففي قوله تعالى:﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيۡلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَۖ وَٱلنُّجُومُ مُسَخَّرَٰتُۢ بِأَمۡرِهِۦٓۗ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ﴾[19] حركت النجوم بالضمة رغم أنها مسخرة، لأن تسخير

النجوم لا نحسه أو نلمسه، كما نلمس الليل والنهار فاقتضى الاختلاف الاستئناف [20]؛ فكل مفردة من مفردات الآية الكريمة ما كانت لتكسب تلك الفصاحة منفردة، لكنه النظم والإعجاز في الأسلوب الذي منحها وظيفة خاصة تنفرد بها في السياق.

وهو ما عبر عنه النحاة العرب منذ القديم بلفظ العمل أو العامل الذي يحدث في المعمول نوعا من الإعراب لا يحدثه فيه إهماله، "فالجملة الصحيحة لغويا ونحويا هي الجملة الفصيحة عند أهل المعاني لا فرق بين هذه وتلك ، (...) لأن الشرط الذي أخذ به في فصاحة الجملة، شرط يؤخذ به في صحتها؛ فإذا كانت الجملة مؤلفة من كلمات صحيحة (...) وإذا كانت الكلمات مؤلفة من أصوات مؤتلفة خلو من كل ما يسيء إلى فصاحتها (...) بقيت الجملة مع ذلك تفتقر إلى أهم مقوّمات الصحة، وهو مطابقتها متطلبات المناسبات ومقتضيات الأحوال..."[21]، وربط المبنى بالمعنى من خلال إبراز القيمة الدلالية للعوامل بتحليل الكلمات، وجعلها تتدفق حيوية وحياة يكسب اللغة حيويتها ويبرز أهمية العامل في التركيب النّحوي الدلالي.

نظرية العامل:من طبيعة العقل أن يبحث عن أسباب الظاهرة قبل أن يطلق حكما يوصله إلى القاعدة العلمية، فوجود السبب أو ما يسمى بالعلة قديم قدم المعارف والعلوم ولا يختص بعلم دون غيره، والنحو من العلوم التي احتاجت إلى تعليل القواعد والأحكام، ففي جملة: «ضرب زيد خالدا»؛ يتصل العنصران: « زيد»

و «خالد » اتصالا وثيقا بالفعل «ضرب» وبغيابه يفقدا وجودهما التركيبي والدلالي "ويفهم في هذا الإطار دون خلط في المصطلحات قوة العامل"[22] في تأثيره في العنصرين الأول بالرفع والثاني بالنصب من جهة الإعراب، والعلاقة القائمة بينه وبين العنصر الأول علاقة الإسناد وبينه وبين الثاني علاقة التعدي[23]، ومن أشهر تعريفات العامل أنه « ما يؤثر في اللفظ تأثيرا ينشأ عنه علامة إعرابية ترمز إلى معنى خاص كالفاعلية أو المفعولية أو غيرهما، ولا فرق أن تكون تلك العلامة ظاهرة أو مقدرة»[24].

و مسألة التأثير والتأثر لم تكن محصورة في النحو العربي؛ إذ نجد أن التحوليين اتجهوا في تحليلهم النحوي إلى تصنيف العناصر النظمية وفقا لوقوعها تحت تأثير عوامل معينة، فمثلا في المثال التالي:

.1.That martin will fail his linguistic course is likely«

2.Martin is likely to fail his linguistic course.»

يعلق المؤلف بأن الجملتين تقعان في مجال كلمة «likely» أي: إن هذه الكلمة باعتبارها عاملا تؤثر في نظم الكلام حتى يؤدي دلالة معينة لك:

For both sentences the proposition Martin fail his linguistics course is semantically in the scope of likly.

فتعبير «in the scope of likly» ليس بعيدا عن التعبيرات التي جاءت في النحو العربي عند الحديث عن العامل، وهو ما يوضحه المخطط التالي الذي يجعل من «likely» في البداية العامل الذي يؤثر على الجملة كلها:[25]

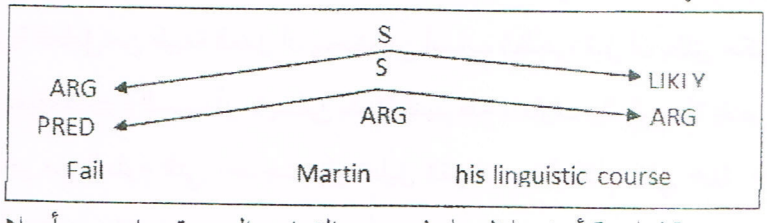

وقد اعتمد [العامل] أسلافنا النحاة في وضع القواعد النحوية، واعتبروه أصلا من أصول الدراسة النحوية التي تفيد في توضيح العلاقة بين وحدات الجملة العربية؛ إذ ارتبط ارتباطا وثيقا بقضية الإعراب بحيث لا يمكن تفريق أحدهما عن الآخر، وأي تغيير في "أواخر الكلمات أي صيغة لغوية أو لزومها يدل على معنى معين، فحركة الرفع تدل على الفاعل أو المبتدأ أو الخبر، وحركة النصب تدل على المفعول أو اسم إن أو خبر كان أو فعل منصوب، وحركة الجر تدل على المجرور بحرف الجر أو بالإضافة وحركة السكون تدل على الجزم»[26]، ما يستوجب وجود عوامل الرفع والنصب والجر والسكون؛ فالعلاقة بين « العامل ومعموله علاقة تأثير وتأثر (...) تنتج من تأثير المؤثر أو المغيّر بالمتأثر أو المتغير"[27]، وهو ما يشبه إلى حد كبير دراسة التحوليين الذين يقررون أن النحو ينبغي أن يربط [البنية العميقة]بـ [البنية السطحية]، والبنية العميقة تمثل العملية العقلية أو

الناحية الإدراكية في اللغة [conceptual Structure][28]، ودراسة هذه البنية تقتضي فهم العلاقات لا باعتبارها وظائف على المستوى التركيبي ولكن باعتبارها علاقات للتأثير والتأثر في التصورات العميقة[29].

وهذا ما ذهب إليه النحاة حين تعرضوا لعلاقة الإعراب بالعامل؛ فذكروا أن الإعراب « أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الكلمة»[30]، والأثر دليل على المؤثر بكونه موجودا به، وهو ما حذا بالنحاة إلى إطلاق لفظة الأثر على الإعراب؛ فالأثر: بقية الشيء (...) والأثر بالتحريك ما بقي من رسم الشيء، والتأثير إبقاء الأثر في النفس، وأثر في الشيء: ترك فيه أثرا (...) وأثر السيف: ضربته، وأثر الجرح: أثره يبقى عندما يبرأ[31].

وقد سلك نحاة العربية في تأثير العامل مسلكين، المسلك الأول: عدّ العامل جالبا لأثر إعرابي على المعمول لأجل المعنى، فإذا قيل: «ضرب زيد» كان مقصوده أن يعلم السامع وجود الضرب من زيد، وليس الإثبات إلا علامة السامع وجود المعنى[32]، وقال النيلي في شرح الدرة الألفية:"ألا ترى أنك لو قلت: «ما رأيت الهلال» بالنصب كنت نافيا لرؤية الهلال، ولو رفعت الهلال كنت مثبتا الرؤية، وجعلت «ما» موصولة مبتدأ، و«رأيت» صلتها، والعائد محذوف، وهو المفعول، و«الهلال» خبر المبتدأ تقديره: الذي رأيته الهلال، فلولا الإعراب لالتبس النفي بالإثبات»[33].

وكثير من نحويينا القدماء كانوا يلتزمون موافقة الإعراب للمعنى،"فلم يكن للنحوي أن يجيز وجوها من الإعراب متعددة، دون مراعاة اختلاف المعنى؛ بله الخروج عنه، وهذا الاستهداف للمعنى والحرص على سلامته هو الذي دفع الخليل إلى القول: والموضع موضع النصب لأن المعنى معنى النصب"[34]، في قوله تعالى: "﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ﴾[35]؛ إنما هو كفى الله، ولكنك لما أدخلت الباء ـ أي: بصدره ـ عملت، والموضع موضع نصب، والمعنى معنى النصب"[36].

ومن أهم العلاقات الرابطة بين العامل والمعمول علاقة الإسناد، التي تعتمد حكما تعليقيا، "يقوم على معنى الاحتياج، وتكملة النقص والاستغناء في التركيب المفيد والكلام المستقل"[37]،

ووجود العامل الظاهر كفيل بأن يضع للنظرية النحوية العربية بنية واضحة المعالم يسيرة التصور، مما يعين على ضبط صوّر التركيب، وتشكيل النسق العام للنظرية بعناصر موجودة فيه، فيسهل بذلك عمل الباحث، وينضبط بصورة مطردة متناسقة[38]، والإسناد هو عملية ذهنية تربط المسند بالمسند إليه، ما يستوجب وجود ثلاثة عناصر في الكلام التام المفيد: المسند، والمسند إليه، والإسناد، فجملة: «مات الأمير»، عبارة عن كلام تام؛ لأنه يعبر عن صورة كاملة في الذهن، تتألف من المسند «مات»، والمسند إله «الأمير»، والإسناد [إسناد الموت إلى الأمير]، " ولهذا لم يكن الفعل وحده من دون الاسم، ولا الاسم وحده من دون اسم آخر، أو فعل، كلاما، وكنت لو قلت: «خرج»، ولم تأت باسم، ولا قدرت فيه ضمير الشيء، أو قلت: «زيدا» ولم تأت بفعل أو اسم آخر، ولم تضمره في نفسك كان ذلك وصوتا تصوته سواء..."[39].

وقد رأى بعض الدارسين أن الإسناد موجود في اللغات الهندو- أوربية، كلفظ «أست» في الفارسية، و«is» في الإنجليزية، ولفظ «est» في الفرنسية، ولفظ «ist» في الألمانية، فكل هذه الألفاظ تدل على الإسناد الذي عبر عنه بلفظ «الكينونة» في الاستعمال العربي القديم، لتستعيظ عنه اللغة فيما بعد بالضمير «هو»؛ سيما في الجمل الاسمية التي يكون فيها المسند إليه والمسند معرفة، نحو «الدين المعاملة» دفعا للبس النعتية فيعتمد الضمير لإزالة هذا اللبس، فعد بذلك تنصيصا على لفظ الإسناد[40]؛ قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾[41].

لقد اعتبر النحاة القدامى العامل محور العلاقات بين الكلمات، فهو يوضح مدى الارتباط بين أجزاء الكلام ، ويرى ابن الأنباري أن " العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسيا كالإحراق للنار، والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات"[42]، ومع ذلك فهي تضيف الجديد وتؤثر في تشكيل المعاني النحوية، يقول الرضى " إن العامل في الاسم ما يحصل بوساطته في ذلك الاسم المعنى المقتضي للإعراب، وذلك المعنى كون الاسم عمدة أو فضلة أو مضافا إليه العمدة أو الفضلة "[43]؛ فالعامل هو المقتضي للفاعلية أو المفعولية أو الإضافة، يقول ابن فارس في تعريفه: "من العلوم الجليلة التي خصت بها العرب، الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ.

به يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام ولولاه ما ميِّز بين الفاعل من المفعول، ولا مضاف من منعوت، ولا تعجّب من استفهام"[44].

وثمة أسس بنى عليها النحاة تعليلهم في الكلام، منها التعويل على المعنى في تعريفهم للجملة بأنها كلام مفيد، لهذا رأى ابن هشام الأنصاري أنّ " أول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفردا أو مركبا"[45].

كما اعتمد النحاة في تعليلهم أيضا على ربط صحة المعنى مع صحة الشكل واستقامته، يدل على هذا تعليل ابن هشام لقوله تعالى: ﴿وَثَمُودَا۟ فَمَآ أَبْقَىٰ﴾[46]، فـ "ثمود مفعول به مقدم، وهو ممتنع لأنه لـ:«ما النافية» الصدارة فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها حسب الترتيب الصارم بين العامل والمعمول في إطار نظرية العامل "التي يلتزم العامل أولا والمعمول ثانيا، لذا فهو معطوف على «عاد» وهو بتقدير: وأهلك ثمودا"[47].

فالمعرب "ملزم عند النحويين بما قصده الدرس اللغوي الحديث في تلك العناصر المتمثلة في المعنى المعجمي، والمعنى الاجتماعي، والمعنى الوظيفي"[48] فلا مناص من أن يعرف هذين المعنيين اللذان يتحدد بهما المعنى الوظيفي الذي يتضمن بالتحديد وظيفة الصوت. فوظيفة الحرف والمقطع والموقع والنبر والكمية والتنغيم، فوظيفة «المورفيم» والصيغة؛ فوظيفة الباب من أبواب النحو[49]؛ أي أنّ المعنى الذي يدرسه علم النحو يشتمل الأصوات، وعلم التشكيل الذي هو باب الموقعية[50] لكثرة السلوك الموقعي للكلمات في النحو، وله تحكم كبير في الإعراب وعلم الصرف والنحو[51].

فالعلاقات بين الكلمات في الجمل والعبارات لا تتوفر على المعنى إلا في إطار تماسك سياقي يتحقق فيه الربط بين الكلمات من حيث الوظيفة التي يؤديها كلّ جزء من أجزاء الكلمات بالنسبة للأطراف الأخرى في الكلام، كالفاعل بالنسبة للفعل، وكوظيفة المبتدأ بالنسبة للخبر، أو العكس، فلا يتحقق هذا التماسك السياقي إلا إذا أخذت كل كلمة وظيفتها النحوية داخل نظامها اللغوي من خلال السياق [52]، وفي ذلك قال الجرجاني: "واعلم أنّك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم، ولا ترتيب؛ حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على

بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك (...) وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعولا أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرا عن الآخر"[53].

والعلاقة بين العامل والمعمول تسهم في تحقيقها الوظائف النحوية المختلفة، التي ترتبط بمصطلحات أخرى مثل المعنى الوظيفي، والمعنى النحوي، والمعنى البنيوي[54]، والوظيفة النحوية تسهم في إبراز القيمة الدلالية للعوامل في الدرس النحوي.

الوظائف النحوية: قبل الخوض في إعطاء مفهوم الوظائف النحوية، تجدر بنا الإشارة التوجه إلى تحديد معنى الوظيفة.

الوظيفة: هي المعنى المحصل من استخدام الألفاظ أو الصوّر الكلامية، في الجملة المكتوبة أو المنطوقة أو المستوى التحليلي أو التركيبي[55]، وتنقسم الوظائف في اللغة العربية إلى قسمين: وظائف صرفية تتعلق بالجانب الصرفي، ووظائف نحوية، وتعرف الوظائف عند اللغويين المحدثين باسم العلاقة، وذلك "حين يرد مصطلح الوظيفة دالا على العلاقة، فالمقصود العلاقة القائمة بين مكوّنين أو مكوّنات في المركب الاسمي أو الجملة"[56].

ويجمع الباحثون على أن الوظائف النحوية هي تسمية مستحدثة لما عرف عند الجرجاني بالمعاني النحوية التي أطال الحديث عنها في نظرية النظم المشهورة، حيث يرى "...أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، والكلام ثلاث: اسم وفعل وحرف، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام : تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما "[57] ؛ فالتعليق هو المعنى النحوي الناتج من وضع كلمة في علاقة مخصوصة مع سائر الكلمات في الجملة، وبذلك يصبح لكلّ كلمة من تلك الكلمات معنى نحويا أو وظيفية نحوية تؤديها ضمن التركيب الذي وردت فيه"[58].

ومن خلال المعنى النحوي يتكون عندنا المعنى العام للجملة أو المعنى الدلالي الذي يريد المتكلم أن يوصله للسامع [59]، ويفصّل الجرجاني في نظريته ليؤكّد أنّ محصول النظم " ...أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعولا، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبرا عن الآخر، أو تتبع

اسما اسما ، على أن يكون الثاني صفة للأول (...) وإذا لم يكن في الكلم نظم ولا ترتيب إلا بأن يصنع بها هذا الصنيع ونحوه، وكان ذلك كله مما لا يرجع منه إلى اللفظ شيء، ومما لا يتصور أن يكون منه ومن صفته، بان بذلك أن الأمر على ما قلناه من أن اللفظ تبع للمعنى في النظم، وأن الكلم تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس "[60]؛ فعلاقة الإسناد تمثل وظيفة الفاعل، أو المبتدأ، أو الخبر، وعلاقة التعدية تمثل وظيفة المفعول به، وعلاقة الظرفية تمثل المفعول فيه، وعلاقة السببية تمثل وظيفة المفعول لأجله، وعلاقة الإضافة تمثل وظيفة المضاف إليه (...) فالوظائف وسائط للعامل مع المعمول [61]، وهي مقترنة كما يؤكد علم النحو "بالمحل الذي يتسلط عليه العامل في حركته عبر فضاء الجملة"[62].

وتعويل الجرجاني على معاني النحو يهدف إلى "جعل التركيب اللغوي، وتنوع أساليبه، وتعدد طرائقه هو موضوع الدراسة النحوية، وهو ما تعنى به الدراسات اللغوية الحديثة"[63]، و"الواقع أن هذه الدراسة للمعنى – وهي دراسة معان وظيفية في صميمها- تبدو أكثر صلة بالنحو منها بالنقد الأدبي الذي أريد بها خطأ أن تكونه"[64]، فعبارات مثل « التعليق والترتيب، والبناء والوجوه، والفروق كثيرا ما ترددت في كلام عبد القاهر الجرجاني عن النظم وما ذاك إلا دليل على العلاقة الحميمية التي تجمع البنية بالوظيفة ، وهي علاقة ارتباط التراكيب اللغوية بمقاصد الخطاب، ومقتضيات الحال التي تعد أحد مبادئ اللسانيات الوظيفية التداولية التي جاء بها اللساني« Simon Dich» في أواخر السبعينيات، وفيها تدرس اللغة بوصفها كلاما مستعملا من قبل شخص معين في مقام معين موجّه إلى مخاطب معين..."[65].

والوظيفة النحوية أو ما عرف عند الجرجاني بمعاني النحو هي "مزاوجة بين المفهوم النحوي التقليدي، ومقتضى الفهم الذي يعود بالإفادة على ملحظ المعنى، بحيث يتمكن الطالب من ممارسة اللغة في وظائفها الطبيعية العملية ممارسة صحيحة، وينبغي التمييز بين هذه الوظيفية والوظيفية التي ترد وصفا للنظرية النحوية «Functionalism» ؛ إذ النحو الوظيفي حسب هذه النظرية يدرج في جهازه الواصف مستوى للوظائف الدلالية، «المنفذ، المتقبل، المستقبل، المستفيد، ...» ومستوى للوظائف التداولية أو المقامية «كوظيفة المبتدأ، ووظيفة المحور، والبؤرة، والمنادى ، والذيل »"[66].

وتوفر هذه الوظائف يفيد في بناء أنظمة اللغة المختلفة "التي تمكن من الإنجاز في طبقات مقامية معينة، وقصد تحديد أهداف تواصلية محددة"[67] تسعى إلى إدراك معنى العنصر اللغوي الذي يدخل في علائق تركيبية مخصوصة مع غيره من العناصر اللغوية التي تنبثق معانيها اعتمادا على "حاجاتها الدلالية التي تكتمل بالارتباط بمعمولاتها على وجه مخصوص يستدل عليه بعلامة مخصوصة"[68].

وقد عبّر النحاة القدماء عن ذلك بمصطلح الاقتضاء ، يقول ابن النحاس في حديثه عن عمل الفعل: "الأفعال أصل في العمل من حيث كان كل فعل يقتضي العمل أقله في الفاعل"[69]، وقال السهيلي: "... لأنك إذا قلت: ضرب، اقتضى هذا اللفظ ضربا وضاربا ومضروبا"[70]، وقد أصبحت المعاجم الحديثة اليوم تُدخل مثل هذه الأبعاد في تعريفها للعنصر اللغوي، وتبيّن تأثيرها في العلائق التركيبية التي يرتبط بها، وقد ردّ السهيلي أسباب عمل أهم العناصر اللغوية إلى المعنى معبرا عن ذلك بمصطلحي «التشبث» و«التعلق» القريبين دلاليا من مصطلح الاقتضاء باعتبارها مصطلحات تعبر عن الحاجة الدلالية، وطلب استكمال المعنى في العامل، ويمثل السهيلي لذلك في باب إنّ وأخواتها فيقول: "ومن هذا الباب إعمالهم إنّ وأخواتها، وإنما دخلت لمعان في الجملة، والحديث (...)، وإذا كان هذا حكمها فلو رفع ما بعدها بالابتداء على الأصل، لم يظهر تشبثها بالجملة، وكي لا يتوهم انقطاعها عنها..."[71].

ويقول ابن القيم الجوزية في باب علم وأخواتها: "قولهم علمت وظننت يتعدى إلى مفعولين، ليسا هما مفعولان في الحقيقة، وإنما هو المبتدأ أو الخبر، وهو حديث إما معلوم، وإما مظنون، فكان حقا الاسم الأول أن يرتفع بالابتداء، والثاني بالخبر، لكنّهم أرادوا تثبيت علمت بالجملة التي هي الحديث، كي لا يتوهم الانقطاع بين المبتدأ وبين ما قبله، لأنّ الابتداء عامل في الاسم وقاطع له مما قبله، وهم إنما يريدون إعلام المخاطب بأن هذا الحديث معلوم، فكان إعمال علمت فيه، ونصبه له إظهارا لتشبثها..."[72]؛ ممّا يؤكد أن العامل يتطلب معنى مخصوصا تكتمل به دلالته، ويتحقق ذلك بارتباطه بمعموله بعلاقة نحوية محددة، وفي ذلك أشار النحاة إلى أن المعاني النحوية من الفاعلية

والمفعولية والإضافة تقتضي نوعا مخصوصا من الإعراب «الرفع، والنصب، والجر» لتقع المخالفة بينهما، ويتحقق ذلك بالعامل؛ فالعامل هو الأداة المحصلة للمعنى النحوي (...) أو أن المعنى النحوي يؤدي إلى ارتباط العامل بالمعمول بعلاقة مخصوصة يستدل عليها بعلامة إعرابية محددة"[73].

القيمة الدلالية للإعراب: يذهب كثير من نحويينا قديما وحديثا إلى أن الإعراب لا يقوم بنفسه[74]، والاسم إذا كان وحده من غير ضميمة إليه لم يستحق الإعراب، لأن الإعراب إنما يؤتى به للفرق بين المعاني، فإذا كان وحده كان كصوت نصوّته ، فإن ركبته مع غيره تركيبا تحصل به الفائدة نحو قولنا: «زيد منطلق» و«وقام بكر» فحينئذ يستحق الإعراب[75]؛ فتعالق الكلمة مع غيرها في السياق وفق النظام اللغوي يكسبها معنى إضافيا نابعا من التركيب، ويتحقق في الكلمة الإعراب الفعلي [76]، وللعلاقة الدلالية بين جملتين مرتبطتين معنويا أثر في الإعراب الواجب أثره في النطق، كما يساير المعنى المعنى المفهوم من علاقتها ببعضهما، ويبدو ذلك في القول: «لا تدنو من الأسد فيأكلك»، العلامة الإعرابية للفعل «يأكل» المترتبة على عدم الدنو من «الأسد»، تحدد عن طريق الفهم الدلالي للعلاقة بينهما، فيكون قبيحا إن جزمت، لأنك تريد أن تجعل التباعد سببا لأكله، لأن الفعل المجزوم جواب للنهي السابق، وليس من المعقول أن يترتب أكل «الأسد» له على عدم الدنو منه ، ولكنك إن رفعت فهو حسن وكأنك قلت: لا تدنو منه فإنه يأكلك، فالعلامة الإعرابية تحددها الدلالة المفهومة، وقد تناقل النحاة ذلك كذلك، [77].

ومن أمثلة ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا۟ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ ۖ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾[78]، قرأ الجمهور «زيّن» بفتح الزاي، ونصب «قتل» على المفعولية لـ «زيّن» ورفع «شركاؤهم » على أنه فاعل «زيّن»، وجرّ «أولادهم» بإضافة «قتل» إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله[79]، وقرأ بن عامر وحده «زيّن» بضم الزّاء وكسر الياء، وبضم اللام من «قتل»، و«أولادهم» بنصب الدال، و«شركاؤهم» بالخفض، لأجل أن الأولاد شركاؤهم في أموالهم[80].

لقد لاحظنا كيف أدى اختلاف إعمال الفعل «زيّن» إلى اختلاف في الدلالة، فعندما عمل في «الشركاء»، فُهم أن الشياطين زينوا للكفار قتل أولادهم، وعندما لم يعمل، وأسند للمجهول؛ حمل لفظ الشركاء معنى مغايرا، كما قد يؤدي اختلال المطابقة أحيانا إلى اضطراب في التعليق، وهو معنوي مسهم في توجيه الوظائف النحوية داخل السياق، فقد يؤدي بجمل يحتمل فيها الظرف الجار والمجرور أكثر من معنى، ما يسهم في توليد معاني الجمل، وذلك مثلا في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥٓ﴾[81]؛ فإن علّق «من آل» بمحذوف كان المعنى أنّ الرجل من آل فرعون[82]؛ وإن علقتها بكتم كان المعنى أنّه يكتم إيمانه من آل فرعون، ولا يدل على أنه منهم، لأن هناك تقديما وتأخيرا، والأصل: «يكتم من آل فرعون إيمانه»"[83].

وفي قراءة الآية الكريمة: ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا ۖ يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾[84] قرئت كلمة «والطير» بالفتحة والضمة، وكان رأي الخليل بن أحمد أنه يوجد مشاركة في التأويب بين الجبال والطير، والمشاركة تعني المماثلة في الحركة، وأمّا أبو عمرو بن العلاء فقرأها «والطير» بالفتحة مقدرا عاملا آخر في الطير، وهو «وسخرنا الطير» [85]؛ مما أفضى إلى اختلاف في المعنى.

وإعراب الجمل يتوقف على تحديد العامل والمعمول الذي يحدث تغيّرا في اختلاف المعنى، وهو ما ارتكز عليه النحاة منذ البدء عند تحليلهم للجملة، حيث نجد ابن هشام الأنصاري ينكر على المعرب الاهتمام بالشكل دون مراعاة المعنى؛ فيقول: "وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه، مفردا أو مركبا، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من المتشابه الذي استأثر الله تعالى بعلمه "[86].

والدرس اللغوي الحديث يقرّ بأثر العوامل في المعنى، ؛ إذ لابد أن يدرك المعرب للمعنى المعجمي والمعنى الاجتماعي، (أو معنى المقام) الذي يسميه أصحاب علم المعاني؛ مقتضى الحال أو ظاهر الحال، ويطلق عليه بعضهم المناسبة القولية[87].

والمعنى الوظيفي يتضمن بالتحديد "وظيفة الصوت، فوظيفة الحرف، والمقطع والموقع والنبر والكلمة والتنغيم، فوظيفة «المورفيم» والصيغة، فوظيفة الباب من أبواب النحو"[88]؛ حيث يراعى

فيه السلوك الموقعي للكلمات داخل التركيب لأن "ما يجعل السياق سياقا مترابطا، إنما هي ظواهر في طريقة تركيبه، ووصفه، لولاها لكانت الكلمات المتجاورة غير آخذ بعضها بحجز بعض في علاقات متبادلة تجعل كل كلمة منها واضحة الوظيفة في هذا السياق"[89].

وزيادة على التعويل على المعنى، هناك أسس أخرى اعتمدها النحاة العرب عند تحليلهم للجملة، منها الربط بين المعنى الصحيح، وصحّة الشكل، والمراد بالشكل هو "الصورة اللفظية المنطوقة أو المكتوبة على مستوى كل جزء من الأجزاء التحليلية للتعبير الكلامي، أو على مستوى التركيب الكلامي ككلّ"[90]؛ فالشكل هو ما يعرف بالمبنى أو الصناعة التي تؤدي معنى أو وظيفة داخل التركيب.

ووضع النحاة لحد الجملة – التي لا يفرّق بعضهم بينها وبين الكلام- يؤكد عدم وقوفهم عند حدود الشكل، يقول ابن جني: "أما الكلام فكلّ لفظ مستقل بنفسه، مفيد بمعناه، وهو الذي يسمّيه النحويون الجمل، نحو: «زيد أخوك» و«قام محمد» و«ضرب سعيد» و«في الدار أبوك» و«صه صه» و«رويد» و(...)؛ فكل لفظ استقل بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام"[91].

وعند الغربيين نجد جليسون يعيب على الوصفيين إهمالهم للمعنى، حيث ذكر أن من أكبر عيوب العمل الوصفي، في ناحية الشكل في لغة ما. الافتقار إلى فهم العلاقة بين الشكل والمعنى، وعدم القدرة على تحليل المعنى في دراسة مرتبطة بالشكل[92]، لذلك حرص نحويونا على تحقيق التوافق بين صحة الشكل، واستقامة المعنى، ومن أمثلة ذلك في القرآن الكريم: تقديرهم لعامل مضمر في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ فَتَكْفُرُونَ﴾[93]، حيث رفض ابن هشام تعلّق الظرف «إذا» بـ «المقت» الأوّل لعدم صحة الشكل واستقامته، وامتنع عن تعليقه بـ«المقت» الثاني لفساد المعنى؛ لأنهم لم يمقتوا أنفسهم في ذلك الوقت، وإنما يمقتونها في الآخرة، ورفضه لعدم صحته في الصناعة؛ لأنه يجب الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي فـ:«المقت» مصدر، ومعموله من صلته، ولا يخبر عنه إلا بعد أن يستوفي في صلته، وقد أخبر عنه بقوله تعالى: ﴿أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾[94]؛ ففسروا العامل مضمرا، أي: مقتكم إذ تدعون.

لقد قصد ابن هشام بالمعنى؛ المعنى الوظيفي، وبالصناعة: الشكل الذي هو نظام عناصر الجملة وترتيبها، وما تخضع له من ضوابط[95]؛ فنجده يخطّئ الزمخشري في إعرابه قوله تعالى: ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ﴾[96]؛ فـ «الناس» عطف بيان؛ إذ يقول: "ومن الوهم قول الزمخشري في «ملك الناس إله الناس» إنهما عطف بيان، والصواب أنهما نعتان"[97].

لقد أصبح للمعنى دورا بارزا في الوصف اللغوي، والتحليل النحوي المعاصرين، وبات "البحث في اللغة يتجاوز عمليات الوصف، والتصنيف والتقسيم الشكلي، ويطمح إلى إيجاد تفسير متكامل، لبنية اللغة، التي يرى أنها تمتد إلى أبعد ممّا يظهر على السطح من تراكيب وجمل، وأن البحث في الأبعاد المجرّدة للنظام اللغوي لا يمكن أن تقتصر على النماذج التركيبية البسيطة التي نادى بها أصحاب المنهج التحليلي الشكلي؛ لأن ذلك لا يقدم فهما صحيحا لطبيعة اللغة المعقدة"[98]، وأي "دراسة لغوية – لا في الفصحى فقط؛ بل في كلّ لغة من لغات العالم- لا بد أن يكون موضوعها الأول والأخير المعنى وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة"[99].

ولعل النحاة العرب لم يغفلوا هذا الجانب، فكانوا يحرصون على مراعاة ظاهر التركيب، مع الحفاظ على سلامة المعنى، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ﴾[100]؛ حيث سئل نحوي عن إعراب الكلالة ، فقال أخبروني ما الكلالة؟! فقالوا الورثة إذا لم يكن فيهم أب فما علا، ولا ابن فما سفل، فقال فهي إذن تمييز [101].

ويقول ابن هشام: "وها أنا مورد بعون الله، أمثلة متى بني فيها على ظاهر اللفظ، ولم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد"[102]؛ يقول تعالى: ﴿قَالُوا۟ يَٰشُعَيْبُ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُا۟﴾[103]؛ إذ يتبادر للذهن عطف «أن نفعل» على «أن نترك» وهو باطل؛ لأنّه لم يأمرهم عزّ وجلّ أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون، ولكنّه عطف على «ما» فهو معمول للترك، والمعنى؛ إذن: أن نترك أن نفعل"[104]، وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْـَٔمُوٓا۟ أَن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰٓ أَجَلِهِۦ﴾[105]؛ حيث يتبادر إلى الذهن تعليق شبه الجملة «إلى أجله»

بالفعل «تكتبونه»، وهذا الإعراب لا يناسب المعنى، لأنّه يقتضي استمرار الكتابة إلى أجل الدين، وهو محال، والصواب: تعليق شبه الجملة بمحذوف حال، تقديره: مستقرا أو كائنا، وصاحب الحال هو الضمير الغائب، المفعول به من «تكتبوه» العائد على الدين[106]، وفي هذا يقول ابن جني: "... فإذا مرّ بك أن يكون بين تقدير الإعراب مخالف لتفسير المعنى، تقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب، حتى لا يشذّ شيء منها عليك، وإياك أن تسترسل، فتفسد ما تؤثر إصلاحه"[107]، ويبقى افتراض:"نظام للدلالة يسود النظام النحوي، كالنظام الصرفي، والنظام الصوتي كفيل بحل مشكلة العلاقة بين الشكل والمعنى في وصف النظام اللغوي بطريقة لا تهمل الوجه الشكلي من اللغة، ولا تغفل وظيفته المعنوية (...)، ولا يكون ذلك إلا بالانطلاق من الجملة، واعتبارها الشكل اللغوي الأكبر الذي به يتحقق النظام اللغوي، وفيه تتفاعل النظم الصغرى التي تكوّنه"[108].

مراجع البحث وإحالاته:

1- الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص/ 67-68.

2 - إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1995، ص/ 03.

3 - تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مطابع الهيئة المصرية للكتاب، 1973، ص/ 18.

4 - حسام البهنساوي، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند الغرب ونظريات البحث اللغوي الحديث (في مجالي: مفهوم اللغة والدراسات النحوية)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، 1994، ص/ 03.

5 - السعيد شنوقة، دراسات في آليات التحليل وأصول اللغة، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2009، ص/ 09.

6 - جعفر دك الباب، الموجز في شرح دلائل الإعجاز، ص/ 32.

7- خالد هشام، اللغة العربية وإشكالية الديمقراطية الشعبية "مقال"، مجلة الأصالة،

8- الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص/ 38.

9- ينظر: خليل أحمد عمايرة، التحليل اللغوي (منهج وصفي تحليلي)، مكتبة المنار، الأردن، ط1، 1987، ص/ 97،98.

10- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج)، دار النهضة، بيروت، 1986، ص/ 23.

11- ينظر: الشيخ خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1/ 18.

12- محمود سليمان ياقوت، قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين، دار المعارف، 1985، ص69،70.

13- محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1996، ص/ 10.

14- F.De Saussure,Cours in general linguistics,translated from the fresh,by wade baslein,the philosophical library,inc,u.s.a,1959.

15- أحمد عبد الستار الجواري، نحو المعاني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، طبعة 2006، ص/ 19.

16- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، شرح يس الأيوبي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 2003، ص/ 358.

17- محمد سويرتي، النحو العربي من المصطلح إلى المفاهيم (تقريب توليدي وأسلوب تداولي)، إفريقيا الشرق، 2007، الدار البيضاء المغرب، ص/ 56.

18- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، 1989، 2/ 81.

19- سورة النحل، الآية رقم 12.

20- عودة للنحو العربي الأصيل (النحو والمعنى)، كامل جميل لويل، عمان، الأردن، 1994، ص/ 165.

21- في النحو العربي (نقد وتوجيه)، مهدي المخزومي، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ابنان، ص/ 226.

22- ينظر: نعوم تشومسكي، المعرفة اللغوية (طبيعتها وأصولها واستخدامها)، تر/ محمد فتيح، دار الفكر العربي، ط1، 1993، ص/ 301.

23- سعيد حسن بحيري، عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، ط1، 1989، ص/ 12.

24- عباس حسن، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، 1/ 75.

25- ينظر:عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج)، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص/ 148،149.

26- هادي عطية مطر، نظرية الحروف العاملة ومبناها وطبيعة استعمالها القرآني بلاغيا، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، ط 1، 1986، ص/ 38.

27- محمد رزوق شعير، الزظائف الدلالية للجملة العربية (دراسات لعلاقات العمل النحوي بين النظرية والتطبيق)، مكتبة الآداب، ط1، 2007، ص/ 29.

28- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث (بحث في المنهج)، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص/ 147،148.

29- السيد أحمد علي محمد، تسليط العامل وأثره في الدرس النحوي، دار الثقافة العربية، ط1، 1941، ص/ 68.

30- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: أحمد إبراهيم عمارة، ومحمود أمين النواوي، مصر، ص/ 42.

31- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، مادة أثر، 1/ 20،19.

32- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص/ 477.

33- سيبويه، الكتاب، تح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991، 1/ 23.

34- مازن المبارك ، العلة النحوية نشأتها وتطورها، دار الفكر، بيروت، ط3، 1981، ص/ 58.

35- سورة الرعد، الآية رقم 43.

36- سيبويه، الكتاب، القاهرة، 1/ 48.

37- المنصف عاشور، ملاحظات حول رسالة سيبويه في الكتاب، "مقال"، حوليات الجامعة التونسية، العدد 30، 1989، ص/ 177.

38- لطيفة إبراهيم النجار، منزلة المعنى في النحو العربي، دار العالم العربي للنشر، دبي، ط1، 32003، ص/ 181.

39- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص/ 388.

40- ينظر: سعيد الشنوقة، بنية الجملة العربية وأسس تحليلها في ضوء المنهج التوليدي التحويلي، ط1، 2010، عالم الكتب ، القاهرة، ص/ 28.

41- سورة فاطر، الآية رقم 15.

42- ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تح/ محمد محي الدين، دار إحياء التراث العربي، 1961، ط4، 1/ 46.

43- الأستراباذي (محمد بن الحسن)، شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة العثمانية، 1/ 25.

44- ابن فارس (أبو الحسن أحمد بن فارس)، الصاحبي في فقه اللغة ، تح/ مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران، بيروت، 1969، ص/ 42.

45- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح/ محمد محي الدين، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، 2/ 528،527.

46- سورة النجم، الآية رقم 51.

47- ابن جني، الخصائص، تح/ محمد علي النجار، المكتبة العلمية، 1/ 47.

48- مهدي المخزومي، في النحو العربي (نقد وتوجيه)، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986، ص/ 226،225.

49- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، 1990، ص/ 195.

50- ينظر: تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص/ 229.

51- ينظر: م.ن، ص/ 194.

52- ينظر: دراسات في آليات التحليل وأصول اللغة والنحو ، السعيد شنوقة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط1، 2009، ص/ 125،126.

53- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح/ محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1987، ص/ 44،45.

54- ينظر: جوديث جرين، التفكير واللغة، تر/ عبد الرحيم جبر، الهيئة المصرية العامة للكتاب،مصر، 1992، ص/ 169.

55- أقسام الكلم العربي من حيث الشكل والوظيفة، فاضل صالح السامرائي، مكتبة الخانجي، القاهرة،مصر، 1977، ص/ 203.

56- أحمد المتوكل، التركيبات الوظيفية قضايا ومقاربات، مكتبة دار الأمان، الرباط، ط1، 2005، ص/ 21.

57- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ط1، ص/ 63.

58- ينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، عالم الكتب، ط4، 1993، ض/ 13.

59- ينظر: نعوم تشومسكي، جوانب من نظرية النحو، تر/ مرتضى جواد باقر ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة البصرة، ص/ 39.

60- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص/ 44.

61- أحمد العلوي، آية الفكر وكبرياء النظر، "مقال" مجلة الموقف، الرباط، العدد 1، 1987، ص/ 29.

62- المنصف عاشور، نظرية العام ودراسة التركيب، (ضمن صناعة المعنى وتأويل النص)، أعمال الندوة قسم العربية، أفريل 1991، جامعة تونس، كلية الآداب، ص/ 24-27.

63- فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص/ 98،99.

64- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1972، ص/ 18.

65- مسعود صحراوي، المنحى الوظيفي في التراي العربي، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مج/ 5، العدد 2، أفريل 2003، ص/ 12-20.

66- عمر يوسف عكاشة، النحو الغائب(دعوة إلى توصيف جديد لنحو اللغة العربية ومقتضى تعليمها لغير الناطقين بها)، دار الفارس للنشر والتوزيع، ط1، 2003، عمان، الأردن، ص/ 140.

67- أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، دار الثقافة، الرباط، المغرب، 1985، ص/ 08.

68- لطيفة إبراهيم النجار، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، دار العالم العربي للنشر والتوزيع، ط1، 2003، ص/ 186.

69- جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، تح/ عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سوريا، 1/ 515.

70- السهيلي، نتائج الفكر في النحو، تح/ محمد إبراهيم، دار الاعتصام، مصر، ص/ 387.

71- السهيلي، نتائج لفكر في النحو، ص/ 341،342.

72- ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، مج/ 1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص/ 237.

73- لطيفة النجار، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، ص/ 188،189.

74- محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، مكتبة أم القرى، الكويت، ط1، 1974، ص/ 209.

75- ابن يعيش، شرح المفصل، مكتبة المتنبي، القاهرة، 1/ 49.

76- ينظر: ابن الحاجب، الكافية في النحو، شرح/ رضي الدين الأستراباذي،، دار الكتب العلمية، بيروت، 1،1985/ 33.

77- ينظر: المبرد، المقتضب، تح/ محمد عظيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 2/ 83.

78- سورة الأنعام، الآية رقم 137.

79- محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير ، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، مج/ 4، 8/ 102.

80- فخر الدين الرازي، تفسير الفخر الرازي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 2005، مج/ 5، ص/ 178.

81- سورة غافر، الآية رقم 28.

82- أبو البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تح/ علي محمد البجاوي، دار عيسى البابي الحلبي، 2/ 1118.

83- خديجة محمد الصالحي، نسخ الوظائف النحوية، ص/

84- سورة سبأ، الآية رقم 10.

85- كامل جميل ولويل، عودة للنحو العربي الأصيل (النحو والمعنى)، عمان، الأردن، 1994، ص/ 165.

86- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح/ محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، 2/ 219.

87- ينظر: في النحو العربي (نقد وتوجيه)، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1986، ص/ 225،226.

88- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، 1990، ص/ 229.

89- المرجع نفسه، ص/ 203.

90- فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص/ 180.

91- ابن جني، الخصائص، تح/ محمد علي النجار، المكتبة العلمية، 1/ 17.

92- ينظر: حسن عبد العزيز، مدخل إلى علم اللغة، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ص/ .

93- سورة غافر، الآية رقم 10.

94- سورة غافر، الآية رقم 10.

95- السعيد شنوقة، دراسات في آليات التحليل ، ص/ 133.

96- سورة الناس، الآيتان رقم 3،4.

97- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح/ محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، 2/ 275.

98- عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، تونس، 1986، ص/ 18 وما بعدها.

99- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ص/ 09.

100- سورة النساء، الآية رقم 12.

101- ينظر: ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح/ حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1991، 2/ 220.

102- المصدر نفسه، 2/ 221.

103- سورة هود، الآية رقم 87.

104- المصدر السابق، 2/ 221.

105- سورة البقرة، الآية رقم 282.

106- طاهر سليمان حمودة، أسس الإعراب ومشكلاته، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ص/ 200.

107- ابن جني، الخصائص، تح/ محمد علي النجار، المكتبة العلمية، 1/ 283.

108- محمد صلاح الدين الشرف، النظام اللغوي بين الشكل والمعنى من خلال كتاب تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها، "مقال"، مجلة حوليات الجامعة التونسية، تونس، العدد 17، 1979، ص/ 228.